Republic Of Yemen
Presidential Office
High Authority for Tender Control
(HATC)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
رئاسة الجمهورية
الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

الرقم: ٦٠١ ..... Ref: .....

التاريخ: ..... Date: .....

المرفقات: ..... Res.: .....

قرار الهيئة العليا للرقابة على المناقصات و المزايدات رقم (47) لعام 2012م في اجتماعها المنعقد بتاريخ 5 محرم 1434هـ الموافق 2012/11/19م بخصوص الشكوى المقدمة من شركة تهامة للمحاريث الهندسية المحدودة ضد وزارة التعليم العالي و البحث العلمي – مشروع تحسين جودة التعليم العالي في المناقصة رقم (HEQP-G-NCP-01/2012) الخاصة بتوريد و تركيب أجهزة كمبيوتر ومعدات مكتبية

نظرت الهيئة العليا في الشكوى المقدمة من شركة تهامة للمحاريث الهندسية المحدودة ضد وزارة التعليم العالي و البحث العلمي- مشروع تحسين جودة التعليم العالي في المناقصة رقم (HEQP-G-NCP-01/2012) الخاصة بتوريد و تركيب أجهزة كمبيوتر ومعدات مكتبية والتي أشارت فيها الشاكية بأنها قدمت عرضاً متكاملاً للأصناف والخدمات المطلوبة من صيانة وقطع غيار وغير ذلك وجميع الأصناف المقدمة من ماركات عالمية معروفة ومشهود لها بكفاءة وجودة منتجاتها وبما يتلاءم مع ظروف وطبيعة العمل المطلوب من هذه الأجهزة وبحسب وثائق المناقصة والتي أشارت إلى ضرورة ملائمة الأصناف لطبيعة المواقع والتي سوف تعمل فيها هذه الأصناف، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الظروف المناخية الخاصة بهذه المواقع بالنسبة للمولد الكهربائي، وأنها وعلى هذا الأساس قدمت عرضها في المناقصة.

وأنها تلخص تعامل المشروع معها في هذه المناقصة بالاتي:-

1- تم طلب استفسارات وايضاحات من قبلهم في رسالتهم رقم (352) بتاريخ 2012/5/30م وتم الرد عليها من قبل الشاكية في حينه.

2- تم طلب تسليم عينات برسالة موجهة إلى الشاكية برقم(383)و(358)وتاريخ18، 17/6/2012م، وتم تسليمهم جميع العينات المطلوبة وتمت الموافقة عليها من قبلهم.

3- تم تسليم الشاكية مذكرة التحسينات على الشروط والمسماة (Amendment to the terms of the tendering papers).

4- بعد ذلك تم تسليم الشاكية خطاب الإرساء رقم (401) بتاريخ 2012/6/24م وفيه طلب منها إصدار ضمان تنفيذي بواقع (10%) من قيمة المناقصة، وقامت الشاكية بزيارتهم لأكثر من مرة لتسليمهم الضمان التنفيذي ولتوقيع العقد معهم بحسب نص مذكرة إخطار قبول العطاء المسلم لها ولكنهم رفضوا استلام الضمان وتوقيع العقد وذلك بحجة أنهم ينتظروا الموافقة من البنك الدولي على ذلك.

5- تفاجأت الشاكية بإرسالهم مذكرة إليها برقم (466) وتاريخ 2012/7/23م، تفيد قيامهم بتعليق كافة الإجراءات الخاصة بالمناقصة وطلب تجديد الضمان الابتدائي وعرض السعر، وقد تم تسليمهم مذكرة في حينه وفيها تستنكر طلبهم هذا وتستغرب من مثل هذا التعامل، وأنه لم

صنعاء - شارع الزبيري - مبنى التأمينات والمعاشات - الدور العاشر- تلفون: (967-1-211117) - فاكس: (967-1-539202) صندوق بريد: (4411)
Sana'a - Al-Zubairy St. Tel:(967-1-211117)Fax:(967-1-539202).Box:(4411) Sana'a
E-mail:HATC@yemen.net.ye

يرد في مذكرتهم بأنهم سوف يعيدون التقييم الفني وأنه لو ذكر ذلك لرفضت الشاكية تجديد الضمان الإبتدائي وعرض السعر كونها قد أصدرت لهم ضماناً تنفيذياً (10%) بحسب طلبهم في الإخطار المسلم لهم .

6- للمرة الثانية تم طلب استفسارات وإيضاحات من قبلهم في رسالتهم رقم (481) وتاريخ 2012/8/5م، وتم الرد عليهم من قبل الشاكية وفيه تستنكر وتستغرب مثل هذا الطلب بعد تسليمها خطاب الإرساء.

7- تم إرسال مذكرة إلى الشاكية بالفاكس تحمل الرقم (494) وتاريخ 2012/8/27م تفيد بأن العطاء الفائز هو العطاء المقدم من شركة أخرى هي شركة الأنظمة الذكية علماً بأن هذه الشركة تم استبعادها في التقييم الفني الأول، وقد قامت الشاكية بتسليمهم مذكرة تظلم وفيها تعترض على هذا الإجراء وتطالبهم بإعادة النظر في حق الشاكية في الفوز بهذه المناقصة.

8- رسالة رقم (519) وتاريخ 2012/9/3م والتي أفادوا فيها بان أفضل العروض فنياً ومالياً هو العرض المقدم من الشركة الأخرى وهي شركة الأنظمة الذكية.

9- كما تفيد الشاكية بما يلي:-

1- أن العرض المالي ليس هو الهدف في أي مناقصة وإنما العرض الفني هو الأساس والغاية المرجوة وبعد ذلك يأتي العرض المالي، وإلا ما الغاية من طرح المواصفات الدقيقة للأصناف المطلوبة .

2- إذا كان المجال مفتوحاً بهذه الطريقة لإعادة التقييم للمرة الثانية للمناقصة، فإنه إذا تم التقييم للمرة الثالثة فمن المؤكد بأن شركة ثالثه سوف تفوز بالمناقصة.

طالبة من الهيئة تشكيل لجنة تشمل أعضاء فريق التقييم الأول والثاني وبحضور ممثل لكل الشركات المتنافسة وتحت إشراف الهيئة العليا ورعايتها، لتحديد الفائز بهذه المناقصة.

ووجهت الهيئة العليا مذكرة إلى الجهة برقم(1082)وتاريخ 2012/9/9م، متضمنة وقف إجراءات المناقصة والرد على الشكوى وموافاة الهيئة العليا بأوليات الموضوع وردت الجهة على الهيئة بالمذكرة رقم (576) وتاريخ 2012/10/16م تضمنت الآتي:-

1- تقدمت 12 شركة بعروض أسعار في المناقصة وتم التحليل الفني للعطاءات المقدمة وتأهلت فنياً شركتان مستجيبتان فقط لا غير بحسب توصية لجنة التقييم الفني، وقد تم استكمال التحليل وكانت النتيجة أن الشركتين مستجيبتان فنياً ومالياً بحسب توصية اللجنة وتم إخطار الشركة الفائزة ذات العطاء الأقل وإبلاغ المتناقصين بالترسية.

الرقم: ٦٢ ..... Ref :.....

التاريخ : ..... Date:.....

المرفقات: ..... Res.:.....

2- تقدمت 3 شركات بشكاوى وتمت دارسة الشكاوى فنياً من قبل لجنة التقييم الفني وإطلاع الشركات على المشاكل في عطاءاتهم ولم تقتنع الشركات بذلك .

3- تم الرفع إلى نائب وزير التعليم العالي لأستاذ الدكتور/ محمد محمد مطهر والبنك الدولي ومن ثم وبناءاً على موافقة نائب الوزير على تعليق كافة الإجراءات المتعلقة بالمناقصة المذكورة أعلاه ومخاطبة الشركات المتقدمة رسمياً، وذلك بتاريخ 23/يوليو/2012م وكذلك موافقة معاليه على تشكيل لجنة لإعادة دراسة وثائق المناقصة كاملة والرفع بالنتائج.

4- تم تكليف لجنة أخرى بإعادة دراسة وثائق المناقصة كاملة والرفع بالنتائج.

5- اجتمعت اللجنة لدراسة وتحليل المواصفات الفنية للعطاءات المقدمة.

6- وجدت اللجنة أن صلاحية العطاءات والضمانات الابتدائية لدخول المناقصة على وشك الإنتهاء، فأقرت اللجنة مخاطبة الشركات التسع المستجيبة في التحليل الأولي.

7- تم إبلاغ الشركات بأن المشروع قد قرر تعليق كافة الإجراءات المتعلقة بالمناقصة .

8- تم طلب تمديد صلاحية الضمان الإبتدائي لمدة ثلاثة أشهر.

9- استجابت ست شركات لطلب تمديد العطاءات وتجديد الضمانات وهي:

- وكالات الشبامي
- شركة تهامة للمحاريث والهندسة المحدودة.
- ناتكو لتقنية المعلومات.
- ليدرز تكنولوجي .
- الأنظمة الذكية .
- مؤسسة بن ثابت للتجارة .

10- قامت اللجنة بالإطلاع على كل من :-

- وثيقة المناقصة (وثيقة المناقصة النمطية للبنك الدولي) بما تحويه من شروط عامة وخاصة وبيانات العطاء والتعليمات للمتناقصين ، والمواصفات الفنية للمناقصة .

11- العطاءات المتقدمة من الشركات المستجيبة لرسالة المشروع (بتاريخ 23/أغسطس 2012م) بطلب التمديد .

12- التحليل الفني للجنة السابقة .

13- رسائل الإعتراض على نتيجة التحليل السابق من بعض الشركات المتقدمة.

بالإستناد إلى وثائق المناقصة والتحليل الفني الأولي وجدت اللجنة بأن :-

أ- بعض الشركات لم تقدم شهادات الخبرة.

ب- بعض الشركات لم تقدم صوراً من العقود التي نفذتها في مجال المناقصة .

الرقم: ٦٤ ..... Ref: .....

التاريخ: ..... Date: .....

المرفقات: ..... Res.: .....

ج- بعض الشركات لم تقدم كتالوجات كافية.

د- بعض الشركات لم توضح ضمان الصيانة وتوفر قطع الغيار في السوق المحلية.

ذ- مواصفات بعض الأصناف المطلوبة لم تكن واضحة وفي بعض الأحيان غير مكتملة أو غائبة كليا.

ر- إحدى الشركات (وكالات الشبامي) تعتبر غير مستجيبة فنياً لعدم وضوح المواصفات المقدمة من قبلهم بشكل كلي بالإضافة إلى محدودية خبرة الشركة.

ز- وبناء على ماسبق أقرت اللجنة بتاريخ 5/ أغسطس 2012م مخاطبة خمس شركات فقط بطلب إيضاحات و تحديد موعد (8أغسطس 2012م، الساعة الثانية ظهراً كموعد نهائي لإستلام الردود على الإستفسارات ، وتم طلب توضيح الآتي:-

1- العقود التي تم تنفيذها خلال السنوات الثلاث السابقة.

2- الرد على طلب المواصفات للأصناف المحدودة في الرسالة بالتفصيل مع تدعيم الرد بالوثائق والكتالوجات والتفويضات من المصنعين للتجهيزات والمعدات بما في ذلك المولد الكهربائي.

3- المواصفات التفصيلية للأثاث المقدم للمشروع.

4- لقد استملت إدارة المشروع في الوقت المحدد في الرسالة (8 أغسطس 2012م) ردوداً من 4 شركات فقط وهي:

1- شركة تهامة للمحاريث والهندسة .

2- شركة ناتكو لتقنية المعلومات

3- شركة الأنظمة الذكية

4- مؤسسة بن ثابت

5- أما شركة ليدرز: فقد أوصلت الرد نهاية دوام يوم 11 أغسطس وتم الإعتذار عن استلام الرد بموجب قرار اللجنة.

6- إجتمعت اللجنة ونظرت في الوثائق التالية فيما يخص الشركات المستجيبة لمخاطبة المشروع :

7- التحليل الفني للجنة السابقة .

8- شكاوى الشركات على التحليل الفني السابق.

9- ملف الردود على رسالة اللجنة في تاريخ 5 أغسطس 2012م

10- وقد وجدت اللجنة (مرفق جدول التحليل الفني) ما يلي:-

11- اولاً : تعتبر الشركات التالية مستجيبة فنياً :

الرقم: ٦٠٥ ..... Ref :.....

التاريخ: ..... Date:.....

المرفقات: ..... Res.:.....

1- شركة تهامة للمحاريث الهندسية.
2- شركة ناتكو لتقنية المعلومات.
3- شركة الأنظمة الذكية.

12- ثانياً: تعتبر مؤسسة بن ثابت غير مستجيبة فنياً.
13- وقد أوصت اللجنة بما يلي :
1- أن تتم الترسية على اقل العروض المستجيبة فنياً بعد إجراء المراجعة والتحليل المالي.
2- أن يتم تحديد العينات لبنود الأثاث لإقرارها من قبل اللجنة قبل توقيع العقد.
3- أن يتم تقديم الضمانات المطلوبة لخدمات ما بعد البيع وشهادات المنشأ للأصناف التي تتطلب ذلك معمدة من كل من الغرفة التجارية وكذا السفارة اليمنية في بلد الصنع.

14- تم إنهاء التحليل المالي، وتم الرفع إلى معالي الأخ/ نائب الوزير الذي اطلع على التقرير ووجه باتخاذ اللازم وفقاً للإجراءات المتبعة.

وبناء على ما سبق تم الإرساء على الشركة المستجيبة الأقل سعراً (شركة الأنظمة الذكية) بفارق حوالي مائة ألف دولار عن الشركة الفائزة بحسب تقرير اللجنة السابقة، وتم إخطار الشركات بذلك في تاريخ 27/ أغسطس 2012م.

وقد قامت إدارة المشروع بإبلاغ الشركة بتجهيز العينات للإعتماد من قبل اللجنة قبل توقيع العقد وقد استملت إدارة المشروع رسالة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات بتاريخ 2012/9/22م وتم إيقاف كافة الإجراءات بعد ذلك وموافاتكم بهذا التوضيح.

كما تلقت الهيئة العليا مذكرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مشروع تحسين جودة التعليم العالي برقم (594) وتاريخ 2012/11/7م تضمنت طلب المشروع سرعة البت في الموضوع كون التأخير سيؤثر على بدء المشروعات الجديدة في الجامعات لعلاقته المباشرة بالدراسة.

وبمراجعة الهيئة العليا للأوراق المتعلقة بالمناقصة فقد تبين لها الآتي:

1- أقرت لجنة التحليل الجديدة عند مراجعة وثائق المناقصة والعروض المقدمة من الشركات أن هناك سبع شركات كانت عروضها غير واضحة وغير مستوفية لمتطلبات المناقصة الواردة في الوثيقة وأقرت مخاطبتها وكان الأحرى بها إلغاء قرار الإرساء وإعادة طرح المناقصة بعد تحسين الوثيقة.

الرقم: ٦٠٦ ----------
التاريخ: ----------
المرفقات: ----------

Ref: ----------
Date: ----------
Res.: ----------

2- لم يتضمن قرار الإرساء الجديد إلغاء قرار الإرساء السابق ولم تشر توصية لجنة التحليل لذلك.

3- تضمنت توصية لجنة التحليل بالإرساء شروطاً منها (أن يتم تحديده عينات لبنود الأثاث لإقرارها قبل توقيع العقد، تقديم شهادات المنشأ معمدة من قبل السفارة اليمنية، تقديم الضمانات المطلوبة لخدمات ما بعد البيع قبل توقيع العقد) إلا أن قرار الإرساء وإخطار قبول العطاء لم يشر لذلك.

وبناء على ما سلف بيانه قررت الهيئة العليا إتخاذ الإجراءات التصحيحية الآتية:-

1- إلغاء قرار الإرساء.

2- على الجهة إعادة التحليل والتقييم وفقاً للمعايير والمنهجية الموضحة في وثيقة المناقصة وأحكام قانون المناقصات ولائحته التنفيذية، بعد التأكد من استمرار مدة سريان صلاحية العطاءات مع الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الهيئة العليا.

صدر بتاريخ 5 محرم 1434هـ الموافق 2012/11/19م

د. محمد احمد ثابت
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. عبدالحميد المتوكل
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

القاضي ابوبكر حسين السقاف
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

ا. نجيب محمد بكير
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

ا. امين معروف الجند
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

د. ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. عبدالملك احمد العرشي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات